

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار المنعقدة يوم الجمعة 18 جانفي 2019

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة الثانية عشر لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2017-2020 وذلك يوم الجمعة 18 جانفي 2019 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ فتحي سلاوتي رئيس الجامعة. وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة : يوسف بن عثمان نائب رئيس الجامعة، أسامة الدشراوي كاتب عام الجامعة، نور الدين العمدي عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس، محمد الجويني عميد كلية الطب بتونس، سامية قروي زواوي عميدة كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، سامي البسطانجي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس حاتم الزنزري مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، سميرة المشري نيابة عن مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، معز الشفرة مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، كريم بن سلامة مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، منية النجار مديرة المعهد العالي للإعلامية، عادل المؤذن مدير المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، عماد بن عمّار مدير معهد بورقيبة للغات الحية، بتونس، عائدة التلاتلي نيابة عن مدير معهد البحوث البيطرية.

وحضر عن ممثلي الأساتذة والأساتذة المحاضرين: السيدة سلوى عوادي والسيد محمد الصغير عاشوري من كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات والسيد محمد رضا بربوش من كلية الطب بتونس والسيد اسكندر الحشيشة من المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس.

كما حضر عن ممثلي الأساتذة المساعدين السيد عماد عبيد من المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس. وتغيّب عن الجلسة السيدات والسادة: حليلة المحجوبي نائبة رئيس الجامعة (في مهمة بالخارج) ألفة بويحي مديرة المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس، عصام السلّواج مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة ، الهاشمي الوزير مدير معهد باستور، شكري حمودة ممثل الأساتذة والأساتذة المحاضرين، ألفة يَمَن وهالة الإمام وهند اليونسي كعباشي وزينة الصّيد ممثلات عن الأساتذة والأساتذة المساعدين، وفوزي الطرهوني ممثل الإطار الفني والإداري ويوسف الحسنواوي ممثل العملة ويحي بن عبد الله وسفيان التواتي ويمينة بن مصطفى ممثلو الطلبة.

وقد دعيت للحضور: السيدة ليلي قلوب خبيرة في إدارة المخاطر والسيد محمد علي صالح كاهية مدير الشؤون المالية والسيد أنيس الوسلاطي رئيس مصلحة ميزانية الجامعة.

افتتح رئيس الجامعة الاجتماع مرحبا بالحاضرين، ثمّ ذكر بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في:

I. مناقشة توزيع الاعتمادات المخصصة للجامعة ومؤسساتها لسنة 2019

II. متفرقات

1. مناقشة توزيع الاعتمادات المخصصة للجامعة ومؤسساتها لسنة 2019:

لاحظ رئيس الجامعة أن منحة الدولة المخصصة للجامعة بين سنتي 2018 و2019 لم تتغير على مستوى التأجير العمومي ووسائل المصالح في حين تم الترفيع في إعتمادات التدخل العمومي بمبلغ 60 ألف دينار معتبرا أنه مبلغ ضعيف ولا يغطي تكاليف برامج الجامعة في هذا الإطار.

كما أشار إلى فواضل الميزانيات الخاصة بالمؤسسات حيث لاحظ أن عددا منها لم يتمكن من صرفها كاملة رغم الجهود المبذولة من قبل المصالح المالية في المؤسسات وأمري الصرف بالتنسيق مع مراقب المصاريف العمومية منوها في هذا السياق بجهود هذا الأخير في تسهيل الإجراءات مما مكن من تلبية عدد كبير من طلبات الصرف خاصة في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وأضاف أنّ تراجع نسبة الصرف ساهم في تراكم فواضل الميزانيات في عدد من المؤسسات مما جعلها تتراكم سنة بعد أخرى.

كما أشار إلى أن الاعتمادات المخصصة للتأجير لم تتغير مقارنة بالسنة الماضية معتبرا أن عددا من المؤسسات ستشكو عجزا بالنسبة لخلاص منح مشاريع ختم الدروس "PFE" ودعا إلى ترشيد النفقات المخصصة للتأجير وذلك بإحكام التصرف في الساعات الإضافية والعرضية والتقليص فيما قدر الإمكان مقترحا تخصيص جلسة عمل لدراسة هذه المسألة.

وفتح المجال للحاضرين لإبداء مقترحاتهم وقد لاحظ أعضاء المجلس ما يلي:

- ارتفاع نسبة الفواضل هي نتيجة للصعوبات على مستوى إجراءات التصرف الإداري والمالي.

- ضعف الميزانية المخصصة لعدد من المؤسسات فهي بالكاد تكفي نفقات الاستهلاك في عدد من المؤسسات التي تشهد مشاريع تهيئة على غرار كليتي الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والتصريف بتونس أو التي تعتمد "عقد تسوغ مقر" على غرار المعهد العالي للإعلامية أو المثقلة بخلاص منح تأطير مشاريع ختم الدروس والساعات الإضافية خاصة منها كلية العلوم بتونس.

وأوضح رئيس الجامعة أنه سيتم إعادة توزيع الاعتمادات في عدد من المؤسسات قصد دعم ميزانياتها مؤكدا أنه في حال الحاجة إلى دعم الجامعة يمكن للمؤسسات الراغبة في ذلك التّقدم بمطالبتها وستعمل الجامعة على تلبيةها حسب ما هو متوفر لديها من اعتمادات.

كما دعا إلى ضرورة ترشيد استعمال وسائل المصالح، والاقتصاد في الاستهلاك خاصة في الكهرباء والماء والهاتف والورق وترشيد التصرف في الساعات الإضافية.

وأكد على ضرورة إعطاء الأولوية في توزيع منحة الدولة الى المؤسسات التي تشكو نقصا في ميزانياتها مقارنة بتلك التي لها فواضل ميزانيات مرتفعة.

وفي هذا الإطار تم اقتراح الترفيع في مبلغ الدعم المخصص لكلية العلوم الاقتصادية والتصريف بتونس وكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس والتخفيض في المبلغ المخصص لكلية العلوم بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، وبعد النقاش وافق الحاضرون على هذا المقترح.

1 متفرقات:

1- متابعة ملف تحويل الصبغة القانونية للجامعة ومؤسساتها من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية:

تساءل مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس عن مآل ملف تغيير الصبغة القانونية للمدرسة من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية. وأكد عميد كلية الطب بتونس على ضرورة توضيح برنامج الوزارة وإستراتيجيتها في هذا الإطار وطلب إجابة كتابية عن مطالب تغيير الصبغة القانونية ومآلها متسائلا عن الجدوى من هذا الجهد المبذول في إعداد التقرير واستقبال أعضاء الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد. وأشار رئيس الجامعة إلى ضرورة تنظيم اجتماعات لمناقشة هذه المسألة ومساعدة المؤسسات التي لم تنخرط بعد في هذا المسار على إعداد ملفات تغيير الصبغة القانونية الخاصة بها.

ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة والنصف صباحا.

رئيس جامعة تونس المنار

فتحي سلاوتي



الكاتب العام للجامعة

أسامة الدشراوي

